

## المحاضرة الأولى: مفاهيم أساسية حول المراجعة المحاسبية والمالية

### أولاً: تعريف المراجعة

تعرف المراجعة على أنها: " فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايّد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها وشكلها القانوني."

وعرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية على أنها: " عملية نظامية ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة."

يمكن تعريف المراجعة على أنها: عملية فحص انتقادي محايد للمعلومات المقدمة من طرف المؤسسة عن طريق جمع وتقييم أدلة الإثبات، من أجل إعطاء وتكوين رأي فني حول مدى صحتها ومصداقيتها وتمثيلها للوضع الحقيقية للمؤسسة.

### ثانياً- أهمية المراجعة وأهداف المراجعة

#### -1- أهمية المراجعة: تتجلى أهمية المراجعة في:

- مساعدة المساهمين والأطراف الخارجية التي تتعامل مع المؤسسة في اتخاذ القرارات، والتأكد من مصداقية الحسابات.

كما تتجلى أهمية المراجعة في:

- تحديد النشاطات الكبرى في المؤسسة التي تستحق العناية.
  - تحديد جودة المعلومات والبيانات المعدة من طرف المؤسسة.
- #### -2- أهداف المراجعة: يمكن تقسيم أهداف المراجعة إلى نوعين:

1/أهداف تقليدية: وتتمثل في:

- التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها.
- إبداء رأي فني استناداً إلى أدلة وبراهين عن عدالة القوائم المالية.
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات المحاسبية من أخطاء وغش.
- مساعدة الإدارة على وضع السياسات واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة .

2/أهداف حديثة: وتتمثل في:

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وتحديد انحرافها وأسبابها.
- تقييم الأداء بالنسبة للوحدات الاقتصادية.
- تحقيق أقصى كفاية اقتصادية.
- تحقيق أقصى رفاهية لجميع أفراد المجتمع.

### ثالثاً-أنواع المراجعة

هناك أنواع متعددة للمراجعة تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إلى عملية المراجعة منها، حيث يمكن تصنيف عملية المراجعة حسب عدة مؤشرات منها: نطاق المراجعة، التوقيت الذي تتم فيه عملية المراجعة، الهيئة التي تقوم بعملية المراجعة:

1- من حيث نطاق عملية المراجعة: تصنف إلى :

أ/مراجعة كاملة: وهنا يقوم المراجع بفحص القيود والمستندات والسجلات بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل.

ب/مراجعة جزئية: وهنا يقتصر عمل المراجع على بعض العمليات أو البنود دون غيرها كأن يعهد إليه بمراجعة النقدية فقط وهذه الحالة لا يمكن الخروج برأي حول القوائم المالية ككل وإنما يقتصر تقرير المراجع على ما حدد له من بنود.

2- من حيث التوقيت الذي تتم فيه عملية المراجعة: وتصنف إلى:

أ/مراجعة نهائية: يقوم بها المراجع بعد انتهاء الفترة المالية المطلوب مراجعتها، وبعد إجراءات التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي وذلك ضمان بعدم حدوث أي تعديل في البيانات بعد مراجعتها لأن الحسابات تكون قد أقيمت مسبقاً.

ب/مراجعة مستمرة: وهنا يقوم المراجع بمراجعة الحسابات والمستندات بصفة مستمرة حيث يقوم بزيارات متعددة للمؤسسة محل المراجعة طوال الفترة التي يراجعها، ثم يقوم في نهاية العام بمراجعة الحسابات الختامية والميزانية، ويصلح هذا النوع في المؤسسات الكبيرة.

3- من حيث الهيئة التي تقوم بعملية المراجعة: وتصنف إلى:

أ/مراجعة داخلية: التي تعرف على أنها : " نشاط مستقل وموضوعي ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة حيث تهدف إلى تحسين أداء المؤسسة وضمان صحة ودقة المعلومات المالية والمحاسبية "

ب/مراجعة خارجية: وهي: " مراجعة تقوم بها جهة خارجية محايدة مستقلة عن المؤسسة للقوائم المالية من أجل تكوين رأي عن مدى وضوحها واتفاقها مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً "

أما التصنيف الحديث للمراجعة فإن يقسمها إلى

1/مراجعة القوائم المالية: يتركز الغرض من عملية المراجعة القوائم المالية في تحديد ما إذا كان إعدادها قد تم طبقاً لمعايير محددة عادة ما يطلق عليها مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، وتوفير نظام للرقابة الداخلية يضمن الحفاظ على أصول المؤسسة ويمكن من إعداد القوائم المالية طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، حيث يقوم المراجع بإتباع معايير المراجعة المتعارف عليها عند مراجعته وفحصه للقوائم المالية والسجلات المحاسبية وأدلة

الإثبات، وتحديد ما إذا كان إعداد تلك القوائم يتوافق مع مبادئ المحاسبة، ثم إصدار تقرير المراجعة الذي يوضح مدى عدالة تلك القوائم في التعبير عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها و تدفقاتها النقدية.

2/مراجعة الالتزام: حيث يكون الغرض منها معرفة مدى التقيد أو الالتزام بسياسات معينة أو قوانين ولوائح وتعليمات على سبيل المثال مراجعة الإقرارات الضريبية لتحديد مدى الالتزام بقانون الضرائب.

3/مراجعة تشغيلية: وقد يطلق عليها المراجعة الإدارية، ويقصد بها عمليات المراجعة التي تهدف إلى تحديد فعالية و كفاءة التنظيم، حيث تقيس الفعالية كيفية تحقيق المؤسسة لأهدافها بنجاح، أما الكفاءة فهي تقيس كيفية استخدام المؤسسة لمواردها بشكل جيد لتحقيق أهدافها وقد يتم استخدام المراجعة التشغيلية بهدف تقييم أنشطة المؤسسة العادية.

#### رابعاً: فروض المراجعة

تقوم المراجعة على جملة من الفروض يتخذ منها إطار نظري يمكن الرجوع إليه في عمليات المراجعة المختلفة، لذلك سنورد أهم الفروض التجريبية لها في الآتي:

■ **قابلية البيانات للفحص:** تتمحور المراجعة على فحص البيانات والمستندات المحاسبية، بغية الحكم على المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية من جهة، ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى، وتمثل هذه المعايير في العناصر التالية:

✓ ملائمة المعلومات.

✓ قابلية الفحص.

✓ عدم التحيز في التسجيل.

✓ قابلية القياس الكمي.

■ **عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع والإدارة:** يقوم هذا الفرض على التبادل في المنافع بين المراجع والإدارة، من خلال إمداد هذه الأخيرة بمعلومات تمت مراجعتها من طرف المراجع، بغية اتخاذ على أساسها قرارات صائبة، والعكس كذلك للمراجع بمده بمعلومات يستطيع أن يبدي على أساسها رأي فني محايد صائب على واقع وحقيقة تمثيل المعلومات المحاسبية للمؤسسة.

■ **خلو القوائم المالية وأية معلومات تقدم للفحص من أية أخطاء تواطئية:** يشير هذا الفرض مسؤولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء الواضحة عن طريق بذل العناية المهنية اللازمة، وعدم مسؤوليته عن اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي تم التواطؤ فيها، خاصة عند تقيده بمعايير المراجعة المتفق عليها.

■ **وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:** إن وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية داخل المؤسسة يمكن من التقليل من حدوث الأخطاء والتلاعبات إن لم نقل حذفها نهائياً، كما يجعل المراجعة اقتصادية وعملية بتبني المراجعة الاختيارية بدلا عن التفصيلية.

■ **التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية:** يقوم هذا الفرض على أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها، إذ يعتبر الالتزام بها مؤشرا حقيقيا للحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية، وعن مدى تمثيل نتيجة نشاط المؤسسة إلى المركز المالي والحقيقي لها.

■ **العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل:** يعتبر هذا الفرض أن العمليات التي قامت بها المؤسسة في الماضي تمت وفق إجراءات سليمة، وضمن نظام سليم للرقابة الداخلية ستكون كذلك في المستقبل، والعكس صحيح لذا بات من الضروري على المراجع في الحالة العكسية بذل المزيد من العناية المهنية لكشف مواطن الضعف في الإجراءات ونظام الرقابة الداخلية المفروض.

- **مراقب الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط:** يقوم المراجع في هذا البند بعمله كمراجع للحسابات، وذلك وفق ما توضحه الاتفاقية المبرمة ما بين المؤسسة والمراجع، على ألا تخل هذه الاتفاقية بمعايير المراجعة وعلى رأسها استقلالية المراجع في عمله.